



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2020

محور القطاعات الاقتصادية

**الصناعة والتجارة والمنشآت
الصغيرة والمتوسطة**





5.....	الملخص التنفيذي
6.....	أولاً: المقدمة
	ثانياً: تداعيات جائحة كورونا على قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
7.....	ثالثاً: الإجراءات الحكومية للحدّ من آثار جائحة كورونا على قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
21.....	رابعاً: التحديات والمعيقات التي واجهت قطاعي الصناعة والتجارة و المنشآت الصغيرة والمتوسطة نتيجة الإجراءات الحكومية خلال جائحة كورونا
27.....	خامساً: أبرز الإستراتيجيات القطاعية وموازنات الجهات المعنية بها
29.....	سادساً: متابعة توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2019 ومدى تطبيقها
31.....	سابعاً: فرص وتطلّعات قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتجاوز تداعيات أزمة كورونا
35.....	



الملخص التنفيذي

تتسم العلاقة بين قطاعي الصناعة والتجارة بمستوى متقدم من التكاملية والتنسيق والاعتماد على بعضهما بعضاً، وهذا ما تفرضه حقيقة أن الغالبية العظمى من منشآت القطاعين هي منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، إذ تشكل هذه المنشآت الغالبية العظمى من القطاعات الاقتصادية بشكل عام، ومن قطاعي التجارة والصناعة بشكل خاص، ما يجعل عملية الترابط في ما بينهما أقوى وأكثر متانة.

وتشكل المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة ما يزيد على 99% من المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة، وتشغل ما يقارب 60% من إجمالي القوى العاملة، وهنا تبرز أهميتها من خلال مساهمتها الاقتصادية وفي ما تخلقه من فرص عمل وما تقدمه من قيمة اقتصادية مضافة، بصرف النظر عن القطاعات التي تنتمي إليها هذه المنشآت.

وتأتي هذه المراجعة استكمالاً لمراجعتي الصناعة والتجارة الواردين في تقريري حالة البلاد لعامي 2018 و2019، إذ تتابع مخرجاتهما مع التركيز على تبعات جائحة فيروس كورونا المستجد التي عصفت بالعالم أجمع وامتدت تداعياتها السلبية لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية في الأردن. كما تقيم الإجراءات الحكومية للتخفيف من حدة هذه التداعيات، ومدى وإمكانية متابعة تنفيذ الإستراتيجيات والخطط الحكومية، هذا بالإضافة إلى أنها تقدم عدداً من التوصيات في ضوء المستجدات والمتغيرات الراهنة.

ظهرت خلال فترة الجائحة حاجة ملحّة للعمل وفق محورين أساسيين، يُعنى الأولى ببعض الإجراءات العاجلة لإعادة تنشيط ودوران العملية الإنتاجية لقطاعي الصناعة والتجارة والحد من تبعات الجائحة عليهما، ويشمل ذلك التشغيل والتسهيلات التمويلية والحوافز وإجراءات أخرى شبيهة، في حين يعنى المحور الثاني بالتوجه الفعلي نحو الاعتماد على الذات، وتعميق "دولة الإنتاج"، واغتنام الفرص التي نشأت خلال الجائحة بتطوير إستراتيجية شمولية تستهدف تمكين محاور "دولة الإنتاج" الثلاثة؛ توفير المدخلات بأقل الكلف، واستغلال ما لدى الأردن من موارد بصورة كفؤة للوصول إلى مخرجات إنتاجية متنوعة (زراعية وصناعية وخدمية)، وخلق الترابط والتكامل في ما بين القطاعات الاقتصادية.

أولاً: المقدمة

تلقى الأردن على مدار العقد الأخير، العديد من الصدمات المرتبطة بالخارج، وتأثر بالأزمات في الإقليم والعالم التي انعكست بصورة مباشرة على المؤشرات الاقتصادية الكلية في المملكة وألحقت أثراً سلبية كبيرة بالقطاعات الاقتصادية فيها، وعلى رأسها قطاعي الصناعة والتجارة بمنشأتهما الصغيرة ومتوسطة الحجم وحتى الكبيرة منها. فكلما خرج الأردن من أزمة دخل في دوامة أزمة أخرى، مما حتم عليه إعادة النظر بأولوياته وبترتيبها وفقاً لمقتضى الحال. فما إن كاد الأردن يتجاوز صدمة الأزمة المالية العالمية (2008) حتى وجد نفسه في لجة "الربيع العربي" التي أدت إلى نزوح مئات الآلاف من السوريين إليه، وتسببت بإغلاق حدوده البرية مع كل من العراق وسوريا لسنوات، ثم بدأت جائحة كورونا التي يُتوقع أن تكون أثارها الاقتصادية عليه أضخم وأعمق من سابقتها نظراً لعالميتها.

إذ يخوض العالم أجمع حرباً على جميع الصعد لمواجهة الجائحة والتعامل مع تداعياتها السلبية التي تشمل الأزمات الصحية، والتحديات الاقتصادية، والتوترات التجارية، وسواها، الأمر الذي يستدعي التحرك بوتيرة أسرع مما شهده أي وقت مضى، لمحاولة السيطرة على هذه الأزمة غير المسبوقة، والتي اتسعت رقعة أثارها لتتطال جميع القطاعات؛ وبخاصة الاقتصادية والصحية والاجتماعية.

والأردن، حاله كحال بقية دول العالم، تأثر بشكل كبير جراء تبعات هذه الجائحة، وما فرضته الحكومة من إجراءات مشددة في سبيل الحد من انتشار الوباء والحفاظ على صحة المواطن وسلامته، وعلى رأسها تفعيل قانون الدفاع، وتعطيل جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص، وحظر التجول الشامل والجزئي، وتوقف حركة الطيران، وإغلاق الحدود بدءاً من 18 آذار 2020 وحتى بداية شهر أيار باستثناء بعض القطاعات. وقد أدى هذا إلى عواقب وخيمة على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وأثر سلباً على القطاعات الاقتصادية وبخاصة قطاعا الصناعة والتجارة، نتيجة تأثر سلاسل التوريد، وتوقف دوران العجلة الإنتاجية. ولكون غالبية المنشآت العاملة في القطاعين هي من المنشآت الصغرى والصغيرة ومتوسطة الحجم، فقد ظهر تأثيرها السريع بتبعات هذه الأزمة أكثر حدة وأشد عمقاً.

ثانياً: تداعيات جائحة كورونا على قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

ما زال من المتعذر تقدير أو توقع حجم التداعيات السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد العالمي ككل، وذلك نتيجة الضبابية الشديدة حيال مدة احتواء الفيروس وإمكانية عودة الحركة الاقتصادية إلى طبيعتها، وكذلك صعوبة تحديد الزمن اللازم لإيجاد لقاح مناسب ونشره عالمياً، بخاصة أن اللقاح يشكل الفرصة العملية الوحيدة لإيقاف تأثير الفيروس على اقتصادات العالم أجمع.

وتشير التوقعات الأولية لصندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد العالمي معرض لخسارة تزيد عن 9 ترليون دولار على مدار عامين جراء تبعات فيروس كورونا¹، في ظل الإجراءات والإغلاقات التي انتهجتها غالبية دول العالم في سبيل احتواء الوباء ومنع انهيار أنظمة الرعاية الصحية. ويتوقع تراجع معدل النمو العالمي ليصل إلى ما نسبته 4.9% بالسالب² مع نهاية عام 2020، وكذلك تراجع معدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى حوالي 4.7% بالسالب³، مع العلم بأن هذه التوقعات قابلة للتغيير في ظل حالة عدم اليقين التي يشهدها الاقتصاد العالمي بعامه.

كما أثرت أزمة كورونا بشكل كبير على مستويات الطلب، وخاصة على السلع غير الأساسية كالسيارات والألبسة، فبحسب تقديرات منظمة التجارة العالمية يُحتمل أن يسجل حجم التجارة السلعية العالمية انخفاضاً بحوالي 3.6 ترليون دولار أو ما نسبته 9.2% مع نهاية عام 2020، مع العلم بأن هذه التقديرات تخضع للمراجعة الدورية في ظل حالة عدم اليقين المصاحبة للجائحة وزمن التعافي المتوقع.

ويُتوقع أيضاً خسارة ملايين العمال لوظائفهم وتضاعف معدلات البطالة على مستوى العالم، فعلى سبيل المثال أشار عدد من التقارير إلى تأثر قطاع الألبسة في بنغلادش التي تعدّ ثاني أكبر مصنع للألبسة في العالم، إذ أدى توقّف الطلب على هذه المنتجات إلى تسريح أكثر من مليون عامل من إجمالي العاملين في القطاع والبالغ عددهم حوالي 3.6 مليون عامل.

وعلى الصعيد المحلي، لا يختلف واقع الاقتصاد الوطني في ظل أزمة كورونا وحجم تأثيره بتبعاتها عما شهدته بقية دول العالم، مدفوعاً بتراجع مستويات الطلب المحلية

1 صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر نيسان 2020.

2 صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2020.

3 صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تموز 2020.

والعالمية، وتوقف حركة التجارة العالمية، والإجراءات الحكومية الوقائية، والتي تمثلت في إغلاق المدارس والجامعات كخطوة أولى اعتباراً من 15 آذار 2020 واستمرار ذلك لأكثر من ستة أشهر، وإغلاق المطار، وتعطيل جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص، وحظر التجول الشامل اعتباراً من 21 آذار واستمراره لأكثر من شهر مع استثناء بعض الأنشطة الاقتصادية من ذلك تبعاً لأهميتها وحاجة السوقين المحلي والدولي لها، شريطة مراعاة المعايير الصحية والتدابير الوقائية اللازمة. وكان لهذه الإجراءات آثار سلبية تراكمية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى القطاعات الاقتصادية خصوصاً، ومن ضمنها القطاعان الصناعي والتجاري.

فعلى الرغم من تسجيل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 1.3% خلال الربع الأول من عام 2020، إلا أن الربع الثاني شهد تراجعاً في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3.6% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، كما استمر هذا التراجع خلال الربع الثالث بتسجيله نمواً سالباً بما نسبته 2.2% مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2019. وجاء هذا الأداء متوافقاً مع توقعات البنك الدولي التي أشارت مع بداية أزمة كورونا إلى أن الاقتصاد الأردني سيسجل نمواً سالباً بنسبة 3.5% مع نهاية عام 2020⁴، في حين يتوقع البنك المركزي تسجيل الاقتصاد الأردني نمواً سالباً بنسبة 4.3%، مع العلم بأن هذه التوقعات قابلة للتغيير في ظل حالة عدم اليقين التي يعيشها الاقتصاد العالمي ككل، وما يعمق هذا التراجع أن تأثير الجائحة شمل جميع دول العالم ومن ضمنها الدول العربية كما يُظهر الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1):
توقعات النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا⁵

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021
الجزائر	1.3	1.4	0.8	-6.4	1.9
البحرين	4.3	1.8	1.8	-4.5	2.3
جيبوتي	5.4	8.4	7.5	1.3	9.2
مصر	4.2	5.3	5.6	3	2.1
إيران	3.8	-4.7	-8.2	-5.3	2.1
العراق	-2.5	-0.6	4.4	-9.7	1.9
الأردن	2.1	1.9	2	-3.5	2
الكويت	-4.7	1.2	0.4	-5.4	1.1
لبنان	0.9	1.9-	-5.6	-10.9	-6.3
المغرب	4.2	3	2.3	-4	3.4
عمان	0.3	1.8	0.5	-4	2
قطر	1.6	1.5	-0.3	-3.5	3.6
السعودية	-0.7	2.4	0.3	-3.8	2.5
تونس	1.9	2.7	1	-4	4.2
الإمارات	0.5	1.7	1.7	-4.5	1.4
فلسطين	1.4	1.2	0.9	-7.6	5.1

كما ألحقت الجائحة خسائر كبيرة بحركة التجارة الخارجية في الأردن، فقد تأثرت الصادرات بصورة مباشرة نتيجة لوقف العمليات التصديرية لعدد من القطاعات، بل ضاعت فرص تصديرية عديدة على الاقتصاد الوطني خاصة خلال الأشهر الثلاثة آذار ونيسان وأيار 2020، ثم بدأت التجارة الخارجية بالتعافي التدريجي مسجلة معدلات نمو متواضعة على المستوى الشهري أسهمت في خفض حجم التراجع العام خلال الأشهر التسعة الأولى ليصل بالمجمل إلى ما نسبته 0.7%. وجاءت تلك الخسائر كنتيجة للإغلاقات التي حدثت منذ منتصف آذار وحتى بداية شهر أيار، وتوقف حركة النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية، هذا بالإضافة إلى منع التصدير لعدد من السلع الزراعية والغذائية وبعض المستلزمات الطبية بقرارات من الجهات المعنية في بداية الجائحة بهدف الحفاظ على المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية في المملكة، من أبرزها قرار وزير الزراعة نهاية شهر آذار إيقاف تصدير عدد من الخضراوات الأساسية كالبطاطا والخيار والبصل والبندورة والبادنجان والكوسا، وقرار وزير الصناعة والتجارة والتموين وقف تصدير

وإعادة تصدير المواد الغذائية اعتباراً من 6 نيسان لحين دراسة المخزون الاستراتيجي، بالإضافة إلى قرار مؤسسة الغذاء والدواء وقف صادرات المعقمات والمطهرات والكمادات، وجاءت هذه القرارات لضمان توفر مخزون ملائم من هذه السلع نظراً لأهميتها وضرورتها في هذه الظروف.

كما سجلت المستوردات تراجعاً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام بحوالي 13.8%، مقارنة بالفترة نفسها في العام السابق، كنتيجة رئيسة لانخفاض حجم الطلب في السوق المحلي من جانب وأثر الإغلاقات والحظر من جانب آخر، ويظهر ذلك من تراجع حجم المستوردات خلال شهري نيسان وأيار 2020 بحوالي 47% و28% على التوالي مقارنة بما شهده هذان الشهران في العام السابق. ونتيجة لهذه التطورات، تراجع حجم العجز في الميزان التجاري خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 بحوالي 20% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، ليصل إلى حوالي 4.7 مليار دينار.

وتجاوز تأثير الجائحة حركة التجارة الدولية لتمس بشكل مباشر نشاط السوق المحلي، ومن أبرز المؤشرات الدالة على ذلك الانخفاض الكبير لإجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2020 (والبالغة نسبته 23.6%) وصولاً إلى نحو 4.476 ألف م²، مقارنة بـ 5.856 ألف م² خلال الفترة نفسها من عام 2019. ويعكس هذا الرقم الأثر الذي أصاب قطاع الإنشاءات بما له من روابط مع العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، على غرار المهن الحرة، والصناعات الإنشائية، والنقل.

فضلاً عن ذلك، تراجع نشاط سوق عمان المالي خلال الجائحة، إذ انخفض حجم التداول خلال عام 2020 بما نسبته 34% ليصل إلى 1.0 مليار دينار مقارنة مع 1.6 مليار دينار خلال عام 2019. هذا بالإضافة إلى انخفاض حجم الأرباح بعد الضريبة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان والتي زوّدت البورصة ببياناتها المالية إلى 273.9 مليون دينار مقارنة بـ 925 مليون دينار خلال الفترة نفسها من عام 2019، أي بانخفاض نسبته 70.4%.

ومما لا شك فيه أن الجائحة كان لها أثر واضح في ما يتعلق بتوفر المستويات المعهودة من التدفقات النقدية المباشرة التي تعتمد عليها المنشآت العاملة في الاقتصاد الأردني (غالبيتها منشآت صغيرة ومتوسطة)، إذ ظهر ذلك من خلال ارتفاع القيمة المطلقة للشيكات المرتجعة خلال عام 2020 بما نسبته 10.1% لتصل إلى حوالي 1.73 مليار دينار مقارنة مع نحو 1.57 مليار دينار خلال عام 2019.

ومن الطبيعي أن تؤدي هذه المعطيات إلى ارتفاع معدلات البطالة وصولاً إلى مستويات غير مسبوقة، إذ بلغ معدل البطالة خلال الأرباع الثلاثة الأول من عام 2020 حوالي

22% مقارنة بـ **19.1%** خلال الفترة نفسها من العام السابق، وذلك على الرغم مما أُتخذ من إجراءات في محاولة للحد من آثار الجائحة وانعكاساتها على سوق العمل. ويمكن تلخيص أبرز التداعيات على قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن على النحو التالي:

- القطاع الصناعي:

بدا واضحاً أن القطاع الصناعي من أكثر القطاعات تضرراً جراء جائحة كورونا نظراً لأن غالبية منشآته صغرى وصغيرة ومتوسطة، فضلاً عن استحوازه على أكثر من **93%** من الصادرات الوطنية. فقد أثرت الجائحة سلبياً على القطاع جراء توقف العمليات الإنتاجية للمصانع الأردنية وتراجع مستويات الطلب في الأسواق المحلية والخارجية على حد سواء، هذا بالإضافة إلى أن القطاع يعتمد في الغالب على المواد الخام المستوردة من الأسواق الخارجية. ومن أبرز التداعيات السلبية على القطاع:

1. تباطؤ مستويات التصدير، بتسجيلها نمواً بنسبة **0.3%** فقط خلال الأشهر التسعة الأولى من عام **2020** مقارنة مع **9.9%** كمعدل نمو خلال الفترة نفسها من عام **2019**، ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى تراجع الطلب العالمي على الكثير من السلع غير الأساسية، وتقييد حركة سلاسل التوريد على مستوى العالم، إضافة إلى فرض المزيد من الإجراءات الاحترازية والوقائية لتجنب إنتشار عدوى الوباء، على رأسها قرارات الحظر الشامل والجزئي. وقد توقعت منظمة التجارة العالمية مبكراً حدوث تراجع على مستويات التصدير بعامة.

ومما يُظهر أثر الحظر والإغلاقات على الصادرات الصناعية، الانخفاض الملحوظ لقيم الصادرات الصناعية خلال الأشهر الثلاثة (آذار ونيسان وأيار) نتيجة تداعيات الإغلاق في الفترة ما بين منتصف شهر آذار تقريباً ومنتصف شهر نيسان، وآثارها على وقف العمليات الإنتاجية وعدم مقدرة الشركات الصناعية على الوفاء بعقودها والتزاماتها التصديرية. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2) الذي يرصد تطور حركة الصادرات الصناعية الشهرية خلال عام **2020** مقارنةً بالعام السابق.

الجدول رقم (2):
تطور حجم الصادرات الصناعية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 (مليون دينار)

المجموع	أيلول	آب	تموز	حزيران	أيار	نيسان	أذار	شباط	كانون الثاني	2019
3,427.4	437.2	407.9	449.7	406.9	329.9	326.8	362.1	346.2	343.1	2019
3,436.1	454.6	453.5	474.4	414.9	292.7	222.2	320.3	403.2	417.6	2020
%0.3	%-3.8	%11.2	%5.5	%2.0	%-11.3	%-32.0	%-11.5	%16.5	%21.7	معدل النمو

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التجارة الخارجية، 2020.

ويتضمن الجدول رقم (3) أبرز الصادرات السلعية التي شهدت تراجعاً في قيمها جراء تبعات الجائحة، إذ جاءت صادرات الألبسة وتوابعها بوصفها أكثر السلع انخفاضاً في حجم الصادرات خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020، متبوعة بانخفاض الطلب وتراجع الصادرات إلى السوق الأميركي على وجه التحديد.

الجدول رقم (3):
أبرز الصادرات السلعية التي سجلت إنخفاضاً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 (مليون دينار)

حجم الإنخفاض	الأشهر التسعة الأولى 2020	الأشهر التسعة الأولى 2019	الصنف
85.4	754.9	840.3	الألبسة وتوابع الألبسة من مصنّرات البوتاس الخام
33.0	256.9	289.9	الممازوت (Fuel oil)
28.5	38.5	67.0	الخضراوات والنباتات
19.9	82.0	101.9	الألبسة وتوابع الألبسة من غير المصنّرات
17.5	28.9	46.4	اللداثن ومصنوعاتها
13.7	57.8	71.5	الحيوانات الحية
12.2	79.5	91.7	المراجل، الآلات، الأجهزة والأدوات الآلية وأجزاؤها
11.9	41.5	53.4	اللحوم والأحشاء وأطراف صالحة للأكل
10.6	9.6	20.2	

أما الجدول رقم (4)، فيبين أبرز الوجهات التي تراجعت الصادرات الوطنية إليها خلال الجائحة، إذ جاء السوق الأميركي بوصفه أكثر الأسواق التي شهدت صادرات المملكة إليها انخفاضاً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020، متبوعة بتراجع صادرات الألبسة إلى هذا السوق على وجه التحديد.

الجدول رقم (4):

أبرز الوجهات التي حققت الصادرات الوطنية إليها انخفاضاً خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 (مليون دينار)

البلد	الأشهر التسعة الأولى 2019	الأشهر التسعة الأولى 2020	مقدار الانخفاض
سنغافورة	66.3	3.4	62.9
الولايات المتحدة	869.9	807	62.9
الكويت	147.5	108.5	39.0
الصين الشعبية	108	73.1	34.9
كندا	41.8	28.6	13.2
لبنان	55.3	42.4	12.9
فلسطين	75.4	63	12.4

2. تراجع القدرات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد، ونقص السيولة لديها، وبالتالي عدم تمكنها من الوفاء بالتزاماتها، نتيجة التعطل في حركة التدفقات النقدية.

ويظهر ذلك من نتائج استبانة تقييم احتياجات الشركات الصناعية الناتجة عن أزمة كورونا⁶، التي شملت أكثر من 300 شركة صناعية. وجاءت النتائج على النحو التالي؛

- 88% من الشركات أقرت بضعف التدفقات النقدية للحفاظ على العاملين لديها وتغطية مصاريفها.
- 68% من الشركات لديها صعوبة في تحصيل الشيكات والمبالغ المستحقة لها.
- 76% من الشركات لديها صعوبة في توفير الرواتب والأجور للعاملين.
- 52% من الشركات تواجه تحديات في تسديد الالتزامات والقروض السابقة.
- 38% من الشركات لديها صعوبة في دفع إيجارات مقراتها.

3. تحديات الحصول على الموارد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية واستمرارها، إما لارتفاع كلف هذه المواد وخاصة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أو لصعوبة استمرار سلاسل التوريد وتدفعها، خصوصاً للمنشآت التي تعتمد على موارد ومواد أولية خارجية، في ظل توجه العديد من الدول إلى إيقاف حركة التجارة الخارجية.

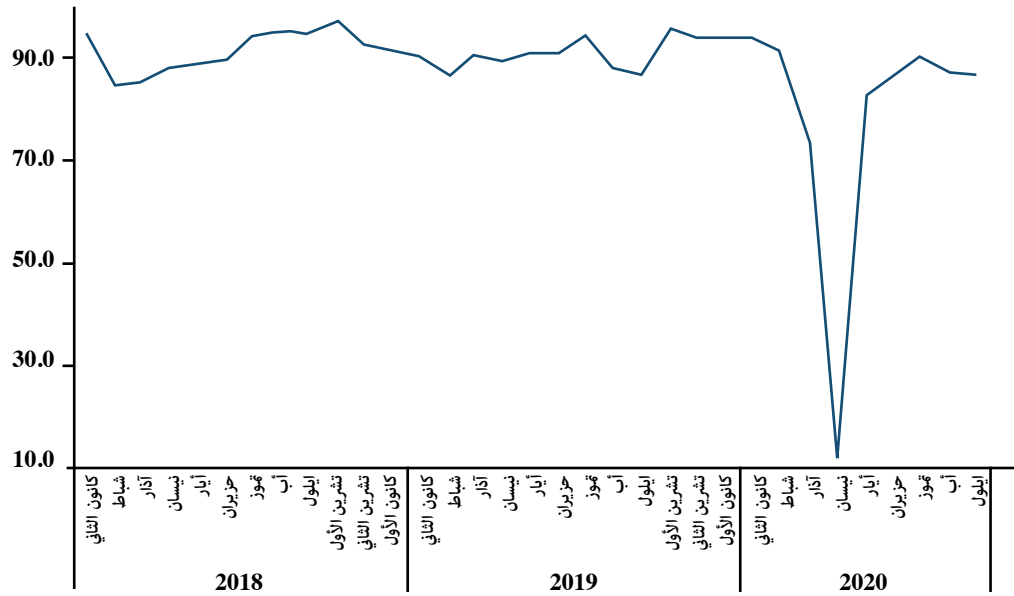
6 استبانة تقييم احتياجات الشركات الصناعية، غرفة صناعة الأردن، نيسان 2020.

ويتأكد ذلك من نتائج استبانة تقييم احتياجات الشركات الصناعية الناتجة عن أزمة كورونا⁷، والتي أشارت إلى أن 47% من مدخلات الإنتاج تحصل عليها الشركات الصناعية من الأسواق الخارجية، إذ لا تتوفر مصادر بديلة للمواد الأولية لأكثر من 68% من الشركات. كما أفادت 28% من الشركات المستجيبة بأنها تواجه تحدي ارتفاع كلف المواد الخام، الذي بدوره قد يؤثر على تنافسيتها وقدرتها للمنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

4. تراجع المبيعات عموماً، نتيجة تراجع الطلب على السلع، وخاصة تلك غير الأساسية خلال هذه المرحلة.

ويتجلى ذلك في الانخفاض الكبير الذي شهده الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020 وبأكثر من 13% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، علماً بأن كميات الإنتاج الصناعي لم تشهد هذا المستوى من الانخفاض من قبل. وجاء الانخفاض نتيجة تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 14.3%، تلك التي تشكل أهميتها النسبية حوالي 86% من إجمالي الإنتاج الصناعي. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيس إلى تبعات الإغلاق الذي شهدته معظم القطاعات الصناعية خلال شهر نيسان 2020، وما يؤكد ذلك أن الرقم القياسي لكميات الإنتاج لشهر نيسان تراجع بنسبة 88% مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق. ويوضح الشكل رقم (1) التغيير في الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي شهرياً بحسب آخر الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة للعام 2020.

الشكل رقم (1):
الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي خلال الفترة 2018-2020 شهرياً



هذا بالإضافة إلى ما أظهرته استبانة تقييم احتياجات الشركات الصناعية الناتجة عن أزمة كورونا⁸ من نتائج حول عدم قدرة حوالي 52% من الشركات المستجيبة على تصريف إنتاجها في السوقين المحلي والخارجي على السواء. كما أقرت حوالي 35% من الشركات المستجيبة بما تواجهه من تحديات في الاحتفاظ بالعقود التصديرية والمشتريين من الأسواق الخارجية، وكل هذه مؤشرات على تراجع مبيعات الشركات الصناعية نتاج قرارات الحظر الشامل التي أدت بشكل مباشر إلى توقف الإنتاج وعدم القدرة على وفاء الشركات بالتزاماتها التصديرية.

كما يلاحظ تراجع حجم تداول منشآت القطاع الصناعي في بورصة عمان، بتسجيلها تراجعاً خلال الفترة من بداية عام 2020 وحتى شهر تشرين الأول بحوالي ما نسبته 46.9% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، علماً بأن التداول في بورصة عمان علق اعتباراً من منتصف آذار حتى 10 أيار بسبب تداعيات الجائحة.

ويمكن تناول تأثير القطاع الصناعي بالأزمة من خلال محورين، وعلى النحو التالي:

8 غرفة صناعة الأردن، نيسان 2020.

1. القطاعات "الأساسية" التي استمر عملها خلال الأزمة

انطلاقاً من أهمية هذه القطاعات في توفير المخزون الإستراتيجي من السلع الأساسية اللازمة خلال فترة الجائحة، فقد استُثنى عدد من القطاعات الصناعية من قرار الدفاع رقم (2) المتعلق بحظر التجول في المملكة، وباشرت هذه القطاعات عملها لكن بالحد الأدنى من العمالة، وعموماً كان تأثيرها بالجائحة أقل من تأثير القطاعات الأخرى، والتي جاءت على النحو التالي:

1. سلاسل التوريد الغذائي؛ وتشمل المطاحن، والمخابز، والدواجن، واللحوم، والألبان، ومحلات بيع المواد الغذائية والخضراوات والفواكه والمياه.
2. صناعة الأدوية البشرية والبيطرية والمبيدات الحشرية والمستلزمات الطبية ومستودعات الأدوية.
3. صناعة الورق الصحي.
4. صناعة المنظفات والمعقمات.
5. قطاع التعبئة والتغليف والبلاستيك والألمنيوم اللازم للمواد الغذائية والزراعية والدوائية والمنظفات.
6. الصناعات التعدينية.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن الشركات الصناعية العاملة في هذه القطاع بدأت عملها من بداية الجائحة، لكن ضمن ضوابط حددت بالتعاون مع الجهات المختصة لضمان صحة العاملين وسلامتهم في المقام الأول، ولاستدامة الإنتاج في المقام الثاني. ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به كلٌّ من شركتي البوتاس والفوسفات في هذا المجال من خلال إعداد بروتوكولات متخصصة للعمل أثناء الجائحة والآلية الواجب اتباعها لضمان الصحة والسلامة واستدامة عملياتها بأقصى طاقتها الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، طبقت شركة البوتاس العربية إجراءات صحية صارمة للتعامل مع الجائحة، إذ وفرت مختبرين حديثين للفحص في موقع الشركة، إضافة لتوفير أدوات الوقاية الصحية من مواد تعقيم وقفازات وكمامات لجميع الموظفين، واستمرت الشركة في تنفيذ مشروعاتها ولا سيما تلك المتعلقة بالتوسع وزيادة الإنتاج.

هذا بالإضافة إلى دور الشركات الصناعية الأخرى وما قامت به من توفير التدابير الصحية وتطبيق التعليمات المعتمدة، ويشمل هذا ضمان التباعد والفصل في ما بين الموظفين، وتوفير مستلزمات الوقاية، ما مكن هذه الشركات من استمرار عملياتها الإنتاجية طوال فترة الحظر الشامل دون تسجيل أي إصابات بفيروس كورونا المستجد

في أوساط العاملين لديها خلال تلك الفترة، فضلاً عن تحقيق هذه الشركات مستويات جيدة على صعيدي الإنتاج والتصدير.

فعلى سبيل المثال، ارتفعت كميات إنتاج البوتاس بحوالي 5% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، كما ارتفعت كميات مبيعات البوتاس بما نسبته 10% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق لتصل إلى 2.004 مليون طن. هذا بالإضافة إلى ارتفاع صادرات كل من الصناعات الغذائية، والأسمدة، والصناعات الكيماوية، بما نسبته 12% و32% و6% على التوالي خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2020 مقارنة بالفترة من العام السابق.

2. القطاعات "غير الأساسية" التي توقف عملها خلال الأزمة وتراجع أدائها توقفت القطاعات الصناعية "غير الأساسية" عن العمل لأكثر من شهر، ثم سُمح لها بالعمل بدايةً من 10 نيسان وبالحد الأدنى من العمالة (بنسبة 40% على وريديتين؛ كل وريديّة 20%)، فكان تأثيرها عموماً أكبر من تأثير القطاعات الأساسية، بل إن بعضها ما زال يعاني من تبعات الجائحة جراء ضعف الطلب المحلي والعالمي على سلعتها المنتجة، ولعل ما أظهرته بيانات الصادرات حتى نهاية شهر أيلول 2020 يدل على ذلك. وتشمل القطاعات "غير الأساسية" التي تأثرت بالجائحة:

- جزء من الصناعات الغذائية (الحلويات والشوكولاته والسجائر والعصائر).
- جزء من قطاع التعبئة والتغليف.
- جزء من قطاع الصناعات البلاستيكية والمطاط.
- الصناعات الخشبية والأثاث.
- الصناعات الهندسية والكهربائية.
- الصناعات الإنشائية.
- الصناعات الجلدية والمحيكات.

- قطاع التجارة:

يُعدّ القطاع التجاري الأردني من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، وشريكاً مهماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وله دور أساسي في تحقيق الأمن الاقتصادي الوطني، إضافة إلى دوره على الصعيد الخارجي من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية للمملكة مع

دول العالم والترويج لبيئة الأعمال والاستثمار و إبرام الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بهدف تسهيل التبادل التجاري.

ويضم القطاع التجاري عدداً من القطاعات الحيوية على غرار التجارة الخارجية، والتجارة الداخلية، و قطاعات المطاعم وسواها من قطاعات خدمية. وتعتبر التجارة الداخلية عن حركة البيع والشراء للسلع المحلية والمستوردة داخل الدولة، وتعتمد على توفر تلك السلع في الأسواق والقوة الشرائية للأفراد. في حين تمثل التجارة الخارجية عملية التبادل التجاري من السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج بين دول عدة بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دول متعددة سواء مجاورة للدولة أو غير مجاورة لها.

من هذا المنطلق، يعدّ قطاع التجارة من بين القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بشكل كبير خلال جائحة كورونا، وتحديدًا في فترة الحظر الشامل التي أُغلقت فيها معظم منشآته، عدا عن تراجع حجم الطلب على العديد من منتجاته، ما أدى إلى تراجع أنشطة بعض القطاعات التجارية والخدمية، على غرار تجارة الألبسة والمطاعم والنقل، وتحملها المزيد من الأعباء والكلف، مع عدم توفر السيولة داخل القطاع بسبب تراجع حجم المبيعات.

وتشير تقارير صادرة عن غرفة تجارة عمان، إلى أن ما يقارب 84% من الأنشطة التجارية والخدمية (باستثناء المستشفيات والصيدليات) تعطلت عن ممارسة أعمالها في بداية الجائحة في منتصف شهر آذار، ثم سُمح للمراكز التموينية والمخابز في وقت لاحق بفتح أبوابها لاحقاً، تبعها فتح البنوك ومحلات الصرافة والسماح لها بممارسة أنشطتها. كما تشير التقديرات حتى نهاية عام 2020 إلى أن نحو 16% من أنشطة القطاع التجاري والخدمي ما زالت متعطلة عن العمل و/ أو تصنّف ضمن القطاعات الأشدّ تضرراً من الجائحة.

كما توقّعت الغرفة أن تتراجع مساهمة القطاع التجاري والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 28.8%، أي بخسارة تقدّر بـ 5.2 مليار دينار، هذا في حال استعاد القطاع نشاطه خلال عام 2021.

وواجه القطاع التجاري مشكلةً توقف حركة توريد السلع، وخاصة من السوق الصيني (الذي يعدّ المزود الرئيس للقطاع) في بداية الجائحة خلال الشهور الأولى من عام 2020، إضافة إلى تأخير وصول بوالص الشحن والشهادات الصحية والمستندات المطلوبة المتعلقة بالمواد الغذائية والألبسة وغيرها، ما أدى إلى تعطل عملية الاستيراد داخل

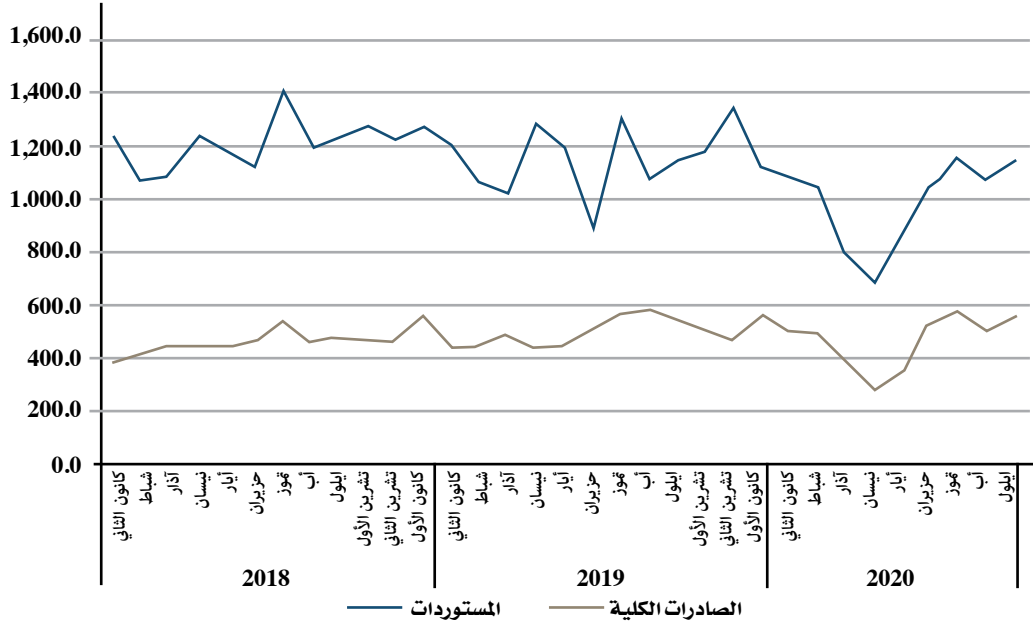
القطاع، فضلاً عن الاجراءات الاحترازية ووقف حركة الشحن في الأردن لعدد من الأيام والتي ادت إلى نقص توريد بعض السلع وتكدس البضائع في ميناء العقبة وتحمل القطاع لتكاليف اضافية في النقل والتخزين.

وهذا ما اتضح من خلال انخفاض مستوردات المملكة من معظم السلع النهائية؛ ومن أبرزها المنتجات الكهربائية، والمنتجات الجلدية والمحيطات، والمنتجات البلاستيكية، والأثاث، وبعض المنتجات الغذائية، وبمعدلات انخفاض مرتفعة نسبياً تراوحت ما بين 20% و40% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وهو ما ينطبق أيضاً على مستوى الصادرات الوطنية، التي انخفضت بنسبة 0.7% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020 نتيجة لتداعيات الأزمة.

كما يشير تقرير البنك الدولي "آفاق أسواق السلع" إلى أن جائحة كورونا أثرت بشكل كبير على مستوى الطلب، نتيجة الإجراءات الاحترازية والوقائية التي اتبعتها الحكومات وقرارات إغلاق الأسواق والحظر الشامل والجزئي، كما أحدثت الجائحة اختلالات في جانب العرض، وخاصة في الدول النامية التي تعتمد إلى حد كبير على السلع الأساسية، نتيجة تراجع أسعار معظم هذه السلع، والاضطرابات التي أصابت سلاسل التوريد العالمية⁹.

ويوضح الشكل رقم (2) تطور حجم التجارة الخارجية الأردنية خلال الفترة 2018-2020 وتأثرها بتداعيات جائحة كورونا، وتحديدًا خلال فترة الحظر والإغلاق الشامل التي طبّقها الأردن منذ منتصف آذار وامتدت لأكثر من شهر وتوالت تبعاً لأهمية الأنشطة الاقتصادية.

الشكل رقم (2):
تطور حجم التجارة الخارجية شهرياً خلال الفترة 2018-2020 (مليون دينار)



كما ظهرت انعكاسات الجائحة بشكل واضح على ميزات المدفوعات، إذ ارتفع حجم عجز الحساب الجاري بما نسبته 23.1% ليصل إلى حوالي 1,191.2 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2020، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. ويُعزى ارتفاع العجز بشكل رئيس إلى تراجع بند خدمات السفر بما نسبته 56% أو ما مقداره 757 مليون دينار، بالإضافة إلى تراجع بند التحويلات الشخصية بمقدار 204 مليون دينار (ومنها تحويلات العاملين بحوالي 85 مليون دينار) خلال النصف الأول من عام 2020، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

ويظهر حجم تأثر القطاعات الخدمية وعلى رأسها القطاعات ذات العلاقة بالسياحة وخدمات السفر، بوصفها القطاعات الأشد تأثراً من تفشي فيروس "كورونا" نتيجة توقف حركة الطيران لفترات طويلة ووقف الحركة السياحية، بعد أن سجلت المملكة خلال عام 2019 أرقاماً مميزة في هذا القطاع.

ونتج هذا كله عنه الاضطراب الذي طال حركة التدفقات النقدية وأدى إلى شح توفّر السيولة الكافية لتغطية الكلف الأساسية للمنشآت العاملة في القطاع، ولعل أبرز ما يؤشر على ذلك الارتفاع الكبير الذي شهدته الشيكات المرتجعة لعدم كفاية الرصيد خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2020 وبنسبة تفوق 44%، لتبلغ قيمتها 1,112.7

مليون دينار مقارنة مع حوالي 847 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام السابق¹⁰، ما يفسر عدم مقدرة المنشآت بشكل عام، وتحديدًا منشآت القطاع التجاري، على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها خلال فترة الجائحة.

وتجدر الإشارة إلى أن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تستحوذ على ما نسبته 99% من إجمالي منشآت قطاع التجارة من مختلف القطاعات الفرعية، ويعمل بها ما يزيد عن 200 ألف عامل، وتعاني تلك المنشآت في الوضع الطبيعي من شحّ توفر السيولة لإدارة عملياتها التجارية، وتلجأ في الغالب إلى استخدام الشيكات لإتمام معاملاتها التجارية.

ثالثاً: الإجراءات الحكومية للحدّ من آثار جائحة كورونا على قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات والقرارات الوقائية والاحترازية للسيطرة على فيروس كورونا والحد من انتشاره، وشمل ذلك إغلاق بعض القطاعات وفرض الحظر الشامل والجزئي على فترات، مما أثر على عدد من الأنشطة الاقتصادية، لذلك أصدرت الحكومة عدداً من أوامر الدفاع والبرامج الخاصة بتمكين المنشآت الاقتصادية بشكل عام والصغيرة والمتوسطة منها بشكل خاص، بهدف تخفيف وطأة تأثير الجائحة عليها، وتمكينها من الرجوع إلى نشاطها الاقتصادي المعتاد والحفاظ على عمالتها من خلال دعم الأجور والسماح بتخفيضها. ويمكن تلخيص أبرز هذه القرارات على النحو التالي:

1. أمر الدفاع رقم (1) المتعلق بوقف العمل ببعض أحكام قانون الضمان (19 آذار 2020)

جاء أمر الدفاع رقم (1) لسنة 2020، بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية ومنشآت القطاع الخاص في توفير السيولة من خلال السماح لمنشآت القطاع الخاص باستثناء العاملين لديها من تأمين الشيخوخة لمدة ثلاثة أشهر من بداية شهر آذار حتى نهاية أيار 2020، لتصل بذلك نسب اقتطاعات الضمان الاجتماعي الإجمالية من العامل وصاحب العمل معاً إلى 5.25% بدلاً من 21.75%، هذا بالإضافة إلى السماح بتقسيط الاشتراكات المتراكمة على المشتركين ودون ترتيب فوائده تقسيط عليها، فضلاً عن إلغاء جميع قرارات الحجز التحفظي من قبل مؤسسة الضمان الاجتماعي.

10 البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية / تقاص الشيكات، 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 17 ألف منشأة من القطاع الخاص استفادت من تخفيض اقتطاعات الضمان، وبما يشمل 474 ألف عامل وعاملة لديها، بينما وفّرت هذه الحزمة سيولة نقدية تصل إلى 120 مليون دينار.

2. أمر الدفاع رقم (6) المتعلق برواتب موظفي القطاع الخاص (8 نيسان 2020)

جاء أمر الدفاع رقم (6) لسنة 2020 وما تبعه من قرارات لتعديله، بهدف حماية حقوق العمال في القطاعات الاقتصادية، وتقديم برامج الدعم للمؤسسات والأفراد في ظل التحديات الاقتصادية التي سببتها أزمة كورونا، وبما يساهم بالحفاظ على العمالة مع مراعاة ظروف أصحاب العمل وخصوصاً في القطاعات والأنشطة الأشد تضرراً جراء الجائحة من خلال إجازة تخفيض رواتب العمالة لديها وفق ضوابط ومعايير محددة تضمن توفير الحماية الممكنة للعمالة الأردنية على وجه الخصوص.

وصدرت بموجب قرار الدفاع رقم (6) العديد من البلاغات (4 و7 و8 و13 و18) بهدف مواكبة المستجدات والمتغيرات، ومراعاة لظروف أصحاب العمل وخصوصاً في القطاعات والأنشطة الأشد تضرراً وغير المصرح لها بالعمل، في ضوء استمرار تأثر عمل بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية نتيجة لاستمرار الحالة الوبائية لفيروس كورونا في المملكة.

3. أمر الدفاع رقم (9) الخاص ببرامج الحماية الاجتماعية (18 نيسان 2020)

قدمت الحكومة في أمر الدفاع رقم (9) لسنة 2020 ثلاثة برامج من خلال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، لدعم العمال، ولدعم ديمومة القطاع الخاص عبر المساهمة في دفع رواتب العاملين فيه. وهذه البرامج هي:

- برنامج تضامن (1): يستهدف المنشآت المشمولة بالضمان الاجتماعي ويشمل حصراً العمال الأردنيين وأبناء قطاع غزة وأبناء الأردنيات. إذ يؤمن كل متعطل عن العمل بشكل مؤقت براتب بدل تعطل مقداره 50% من الأجر؛ على ألا يقل عن 165 ديناراً ولا يزيد عن 500 دينار، ويساهم صاحب العمل بنسبة 20% من أجر المؤمن عليه وبسقف 250 ديناراً كحد أقصى.

- برنامج تضامن (2): يستهدف المنشآت غير المشمولة بالضمان الاجتماعي، ويعطيها فرصة شمول العمال بتأمين التعطل عن العمل، إذ يخصص لكل متعطل في هذه

المنشآت بدل تعطل شهري مقداره **150** ديناراً، تساهم فيه المنشأة بـ **50** ديناراً شهرياً.

- برنامج "مساند": يتيح الفرصة لكل مشترك سابق في الضمان الاجتماعي الحصول على سُلْف على حساب تعويض الدفعة الواحدة، ويتيح المجال أمام المشتركين بتأمين التعطل للحصول على جزء من الرصيد الادخاري بحد أقصى **450** ديناراً توزع على ثلاث دفعات شهرية.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقارب **11** ألف منشأة اقتصادية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة استفادت من برنامجي تضامن (1) و(2)، لدعم الأجور لحوالي **106** آلاف عامل لديها.

4. أمر الدفاع رقم (15) الخاص بتوسُّع الاستفادة من برامج "الضمان الاجتماعي" (9 آب 2020)

جاء أمر الدفاع رقم (15) لسنة 2020 استكمالاً لمبادرات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لدعم مرحلة التعافي الاقتصادي واستدامة القطاع الخاص، وتخفيفاً للأعباء المالية المترتبة على المنشآت والأفراد، ويتم بموجبه إعفاء المنشأة بنسبة من فوائد التأخير والغرامات والمبالغ الإضافية المستحقة عليها عند تقسيطها المبالغ المستحقة للمؤسسة، وكما هو موضح في الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5):
مزايا الاستفادة من أمر الدفاع رقم (15) وآلياتها

المرحلة	فترة سريان التقدم بالطلب خلال الفترة	المزايا	
		نسبة الإعفاء من الفوائد والغرامات	فائدة التقسيط السنوية
الأولى	من 2020/8/10 حتى نهاية يوم 2020/9/30	60%	1%
الثانية	من 2020/10/1 حتى نهاية يوم 2020/10/31	30%	2%
الثالثة	من 2020/11/1 حتى نهاية يوم 2020/11/30	20%	3%
الرابعة	من 2020/12/1 حتى نهاية يوم 2020/12/31	10%	4%

5. أمر الدفاع رقم (18) الخاص بتوسُّع الاستفادة من برامج "الضمان الاجتماعي" (15 تشرين الأول 2020)

جاء أمر الدفاع رقم (18) لسنة 2020 بهدف تمكين شريحة أوسع من المؤمن عليهم والمنشآت من الاستفادة من أوامر الدفاع (9 و14 و15) لسنة 2020. إذ تم بموجبه منح الحق للمؤمن عليه الاستفادة من برنامج "مساند (1)" حتى وإن سبق له الاستفادة من البرامج الأخرى.

كما مدد الأمر كلاً من مدة الاستفادة من برنامج "تمكين اقتصادي (1)"، ومدة إعفاء المنشأة من فوائد التأخير والغرامات والمبالغ الإضافية المستحقة على المنشأة التي تطلب التقسيط التي جاءت ضمن أمر الدفاع رقم (15).

6. أمر الدفاع رقم (24) الخاص ببرامج حماية العمالة الأردنية (15 كانون الأول 2020)؛

جاء أمر الدفاع رقم (24) بهدف ضمان استقرار وحماية العمالة الأردنية في القطاع الخاص، وتخفيف الأعباء الاقتصادية المترتبة على منشآت القطاع الخاص التي تأثرت بجائحة كورونا، في ظل استمرار الجائحة وتواصل تأثيرها على القطاعات الاقتصادية. وتالياً أبرز ما نص عليه؛

- يستمر العمل ويتم التوسع في تنفيذ برامج المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ("مساند" و"تمكين اقتصادي" و"حماية") المنصوص عليها في أوامر الدفاع (9) و(14) لسنة 2020 وأي تعديلات طرأت عليها .
- يعاد العمل بتعليق تامين الشيخوخة الصادر بموجب أمر الدفاع رقم (1).
- ينشأ برنامج للمحافظة على فرص العمل في القطاع الخاص يسمى برنامج "استدامة" بالتعاون بين الحكومة والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

وبموجب أمر الدفاع هذا صدر البلاغان (16) و(17)، إذ يتعلق البلاغ رقم (16) ببرنامج "استدامة" وآلية تنفيذه وإدارته من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، أما البلاغ رقم (17) فيتعلق بالاستمرار والتوسع ببرامج "مساند" و"تمكين اقتصادي" و"حماية".

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج "استدامة" يعني بتقديم دعم مالي لمدة ستة أشهر (من شهر كانون الأول 2020 حتى شهر أيار 2021)، وتبلغ قيمة البرنامج 200 مليون دينار منها (134) مليون دينار من الحكومة، و66 مليون دينار من فائض حساب إصابات العمل في الضمان الاجتماعي)، وهو يستهدف 170 ألف عامل أردني في القطاعات غير المصرح لها

بالعمل والمقطاعات الأشد تضرراً.

ففي القطاعات الأشد تضرراً يستحق جميع العمال فيها ما نسبته 75% من أجرهم الشهري، على أن يقدم البرنامج ما يقارب 50% من إجمالي الراتب المستحق، ويتحمل صاحب العمل باقي المبلغ المستحق. أما القطاعات المغلقة غير المصرح لها بالعمل فيستحق جميع العمال فيها ما نسبته 50% من أجرهم الشهري، على أن يتحمل البرنامج كامل المبلغ المستحق، ودون تحميل صاحب العمل أي مبالغ.

7. مبادرات البنك المركزي

نفذ البنك المركزي مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة إلى خلق التوازن والمحافظة على الاستقرار المالي داخل الاقتصاد الأردني، من خلال تقديم الدعم للمنشآت الاقتصادية الأشد تضرراً من تداعيات الجائحة، ودعم المنشآت لدفع الأجور ومستحقات العاملين للحفاظ على العمالة لديها. وشملت تلك البرامج ما يلي:

- ضخ سيولة إضافية بقيمة 550 مليون دينار للبنوك، عن طريق خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع من (7% إلى 5%)، وخفض سعر الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس.

- الطلب من البنوك تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات الاقتصادية المتضررة من الأزمة، مع التشديد على عدم عدّ التأجيل هيكلية لتلك التسهيلات، ودون أن يؤثر ذلك على التقييم بالنقاط الائتمانية (Credit Score) للعملاء.

- تقديم برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا بقيمة 500 مليون دينار، إذ مُنح هذا التمويل للبنوك بسعر فائدة "صفر" على ألا تتجاوز فائدة سعر إعادة الإقراض من البنوك للعملاء 2% سنوياً، بينما تتحمل الحكومة كلفة أي قروض ممنوحة لتمويل دفع رواتب الموظفين، وتمتد فترة القروض حتى 42 شهراً وبفترة سماح تصل إلى عام، وهذه القروض مضمونة من الشركة الأردنية لضمان القروض بنسبة 85%.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج ساهم حتى 11 حزيران 2020 بدفع رواتب 64 ألف موظف، من خلال تقديمه قروضاً لقرابة 3 آلاف منشأة وبقيمة إجمالية وصلت إلى 289 مليون دينار، علماً بأن قطاعي التجارة والصناعات التحويلية استحوذا على حوالي 50% من إجمالي قيمة هذه القروض، ما يكشف حاجتهما للسيولة وتضررها

من الجائحة. هذا بالإضافة إلى دفع رواتب 27.5 ألف موظف آخر من برنامج التمويل الميسر المقدم من البنك المركزي للقطاعات الاقتصادية والبالغ حجمه 1.2 مليار دينار، إذ ساهم هذا البرنامج حتى تاريخ 11 حزيران 2020 في تمويل 1.229 مشروعاً بقيمة بلغت نحو 877.1 مليون دينار.

8. مبادرات المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO)

نقّدت المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO) مجموعة من برامج الدعم الهادفة إلى التقليل من تداعيات الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، وتقديم تمويل سريع لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تخطي تبعات الجائحة من جانب، والاستفادة من الفرص الإنتاجية والتصديرية الناتجة في ظل الجائحة وخاصة في الصناعات ذات الصلة بالرعاية الصحية التي تواجه زيادة الطلب على الخدمات والتجهيزات الطبية والأدوية. وشملت تلك البرامج ما يلي:

- برنامج دعم الشركات الصناعية من خلال الخدمات المنفردة (التجارة الإلكترونية أو العمل عن بعد)؛ بهدف تقديم خدمتين؛ مساعدة ودعم الشركات الصناعية المحلية في عملية الترويج والبيع الإلكتروني من خلال الأسواق الافتراضية والمتاجر الإلكترونية، وأتمتة بعض أنشطة الشركات وعملياتها لتمكينها من العمل "عن بعد".

واختيرت 11 شركة للاستفادة من البرنامج (9 شركات لخدمات التجارة الإلكترونية، وشركتان لخدمات العمل عن بعد)، وتصل قيمة الدعم الفني والمالي لكل شركة سبعة آلاف دينار، وبكلفة إجمالية بلغت 110.2 ألف دينار، منها 77 ألف دينار قيمة المنح المقدمة من المؤسسة.

- برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل تصدير اللوازم والمعدات الطبية وملابس السلامة العامة لمكافحة فيروس كورونا، الذي يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الصناعي والقادرة على تصنيع اللوازم والمعدات الطبية وملابس السلامة العامة لمكافحة فيروس كورونا لغايات التصدير والقادرة على تعديل خطوط إنتاجها وشراء الآلات اللازمة لتصنيع هذه المنتجات.

وقدم الدعم على شكل منح بسقف 40 ألف دينار لأربع شركات صناعية، وبنسبة تمويل 70% من إجمالي كلف المشاريع المقدرة بحوالي 214 ألف دينار، منها 147 ألف دينار قيمة المنح المقدمة من المؤسسة. ويُتوقع أن يوفر البرنامج حوالي 42 فرصة عمل جديدة في هذه الشركات، وزيادة في قيمة الصادرات بحوالي 705 ألف دينار.

رابعاً: التحديات والمعوقات التي واجهت قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة نتيجة الإجراءات الحكومية خلال جائحة كورونا

بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لمواجهة أزمة كورونا، واتخذت إجراءات إيجابية للحد من كلف القروض وتوفير السيولة في القطاع الصناعي وحماية القطاعات الاقتصادية والحد من كلف الرواتب التي تدفعها. لكن العديد من الإجراءات اتسمت بغياب التشاركية مع ممثلي القطاع الخاص قبل إصدارها، ما سبب إرباكاً واضحاً لعمل القطاعات الاقتصادية. ويمكن إجمال بعض التحديات التي واجهت قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة جراء هذه القرارات وفقاً لتسلسلها الزمني على النحو التالي:

1. إعلان البنك المركزي الأردني عن حزمة من الإجراءات الهادفة لاحتواء تداعيات أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الوطني، ومن بينها تأجيل أقساط القروض، إلا أن عدداً من الشركات الصناعية والتجارية واجهت مشاكل جراء عدم إلزام البنوك التجارية بتنفيذ تأجيل أقساط القروض.

2. إصدار أمر الدفاع رقم (2) لسنة 2020، الذي يتعلق بحظر تنقل الأشخاص وتجوّاهم في المملكة بشكل كامل مع غلق جميع المحلات باستثناء تلك العاملة في بعض القطاعات ذات الأولوية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات المتخذة للسماح بتنقل العاملين في القطاعات المستثناة في فترة الحظر، اتسمت بالتخبط، وخاصة في ما يتعلق بإصدار التصاريح الورقية، إذ اعتُمدت في البداية تصاريح صادرة عن غرفتي الصناعة والتجارة بالشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين، ثم أُلغيت هذه التصاريح واعتُمدت عوضاً عنها تصاريح ورقية صادرة عن المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، وهذا أدى إلى إطالة الوقت اللازم لإصدار التصاريح وتجهيزها، حتى إن منها ما احتاج إلى أكثر من أسبوعين.

كما يجدر التنويه إلى أن هذا التخبط يُعزى إلى طبيعة الأزمة وظروف الجائحة، كتجربة جديدة على المجتمع الأردني بأطيافه كافة، إذ اعتُمدت القرارات على سرعة الاستجابة في سبيل الحفاظ على صحة المواطن وسلامته.

3. قرار وقف تصدير المنتجات الغذائية بشكل مفاجئ وما تبعه من قرارات ذات صلة، والآلية المعقدة والبيروقراطية لإصدار رخص التصدير، ما أثر على صادرات العديد من الشركات الصناعية الغذائية الملتزمة بعقود تصديرية وفقاً لطلبات الجهات

المستوردة، كما أن العديد من الشركات كانت لديها طلبيات مستعجلة وأصبحت داخل المراكز الجمركية وجزء منها تحت التجهيز والإنتاج، واستدعى حصولها على استثناءات وقتاً طويلاً نسبياً لمنتجات الأغذية.

وقد جاء هذا القرار في سبيل الحفاظ على المخزون الاستراتيجي للمملكة ولتجنب حدوث أي نقص في السلع الأساسية للمواطن، إلا أن المصانع الأردنية أثبتت قدراتها الإنتاجية، بل حولت التحديات التي ولدتها الجائحة إلى فرص لزيادة الإنتاج وتلبية حاجة السوق المحلي، والتوجه نحو استغلال أي فرص تصديرية تلوح في الأفق.

4. مواجهة العديد من الشركات الصناعية والتجارية مشاكل في الاستفادة من قراري الدفاع رقم (6) ورقم (9)، ورفض طلباتها، بحجة استثنائها من قرار التعطيل، علماً بأن الشركات الصناعية والتجارية التي سُمح لها بالعمل بدأت عملها بأقل من 40% من إجمالي عمالتها، وغالبية المنشآت في القطاعين الصناعي والتجاري بدأت العمل بعد منتصف شهر نيسان؛ أي بعد أكثر من شهر من التعطل الكامل.

5. عند السماح بتشغيل القطاعات تبعاً وربط ذلك بالحصول على تصاريح إلكترونية، واجهت الشركات مشاكل عديدة في التعامل مع منصة (Stayhome.jo)، من أبرزها المشاكل التقنية، وعدم فاعلية آلية إصدار التصاريح بشكل كامل، وعدم مراعاة أوقات العمل والورديات لبعض القطاعات الفرعية، بالإضافة إلى عدم مقدرة أصحاب المنشآت ذوي الأعمار التي تزيد عن 60 عاماً على إصدار تصاريح أو التسجيل في الضمان الاجتماعي، وعدم شمول أصحاب المنشآت من غير الأردنيين.

6. آليات التعامل في فتح بعض القطاعات والتأخير في فتح قطاعات أخرى، فعلى سبيل المثال تأخر فتح قطاع الحلويات إلى نهاية شهر نيسان مع السماح بالتوصيل فقط في البداية، مع العلم بأن طبيعة عمل هذا القطاع لا تختلف عن عمل القطاعات الأخرى على غرار المخابز ومحال المواد التموينية، يضاف إلى ذلك صعوبة توصيل منتجاته، وبالتالي عدم جدوى فتح المحال لاستقبال الزبائن.

7. العديد من القضايا المتعلقة بقطاع النقل، كتأخير زمن الإفراج عن البضائع، وعدم الالتزام بالاستثناءات الممنوحة لشركة ميناء الحاويات لغايات تسهيل عمل الصناعيين والتجارين، فضلاً عن الغرامات والكلف غير المبررة.

8. آليات التفتيش على المنشآت الاقتصادية، والتضارب الواضح بين الجهات المختلفة وعدم التنسيق في ما بينها، ما أدى إلى تعطيل عمل بعض المنشآت. وخاصة في بداية الجائحة وبالتزامن مع الفتح التدريجي للقطاعات.

ورغم حجم الجهود الحكومية المبذولة في هذا الظرف الاستثنائي، إلا أنه ينبغي دائماً

التفكير بتحويل التحديات إلى فرص تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، وكذلك التعلم من التجارب السابقة لتلافي العثرات والإعداد لمرحلة ما بعد الجائحة.

خامساً: أبرز الإستراتيجيات القطاعية وموازنات الجهات المعنية بها

تتنوع الخطط الاقتصادية والإستراتيجيات التنموية في الأردن، وهي تحمل في طياتها إجراءات لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تقسيمها لقطاعات محددة تتمثل ببيئة الأعمال بشكل عام، وبالقطاعات الاقتصادية الفرعية بشكل خاص، إذ ترتبط مجموعة من الإستراتيجيات بالقطاعين الصناعي والتجاري والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعمل على تحفيز المنشآت من خلال إدراج حيز لها ضمنها، ومن الأمثلة على ذلك: السياسة الصناعية، والسياسة التجارية، و"رؤية الأردن 2025"، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي، وآخرها مشروع النهضة الوطني وما تضمنه من أولويات لعمل الحكومة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم التطرق إلى الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأردن (2016-2020) والتي جرى تناولها في تقرير حالة البلاد لعامي 2018 و2019، إذ لا جديد بخصوص إقرارها والبدء بتنفيذها.

ويمكن تلخيص أبرز ما اشتملت عليه الخطط والإستراتيجيات المعنية بالقطاعين الصناعي والتجاري والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يلي:

1. مشروع النهضة الوطني (دولة الإنتاج)

أطلقت الحكومة خلال عام 2018 مشروع النهضة الوطني، والذي يتضمن إعلان أولويات عمل الحكومة على مدار العامين اللاحقين، ثم حدثت الخطة خلال عام 2019 وأطلقت أولويات عامي 2020 و2021 التي تضمنت سبع أولويات يتفرع عنها 142 مبادرة وإجراء فرعياً، كخطوة على طريق مشروع النهضة الوطني الذي سعت الحكومة من خلاله للوصول إلى دولة القانون ودولة الإنتاج ودولة التكافل.

ويتمس محور "دولة الإنتاج" عمل قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة مباشرة، ويشمل 58 مبادرة ومشروعاً لقياس مدى تحقيق الأولويات التي تنضوي تحته. وبمعاينة مدى الإنجاز، يُلاحظ أن 5 مشاريع لم يبدأ بها العمل بعد، و7 مشاريع مكتملة، و3 مشاريع متأخرة، في حين أن 43 مشروعاً ما زالت تحت التنفيذ. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة وضعت آليات لمتابعة مدى تنفيذ أولوياتها ضمن مشروع النهضة الوطني من خلال الموقع الإلكتروني (www.your.gov.jo)، لكن الموقع تغيب عنه تقارير المتابعة بعد

الربع الثاني من عام 2019، وهذا أحد المآخذ الرئيسية على الإستراتيجيات والسياسات الحكومية التي يغلب عليها ضعف المتابعة والتنسيق والتقييم المستمر للأداء والعمل.

يشار إلى أن الحكومة السابقة أعلنت مع بداية عام 2020 ما حققته من إنجازات على مستوى هذا المشروع، وأشارت إلى تحقيق مؤشرات مميزة خلال ذلك العام من أبرزها نمو الصادرات الوطنية بنحو 8% وانخفاض كل من الاستيراد بنسبة 5.5%، وعجز الميزان التجاري بنسبة 14%، هذا بالإضافة إلى توفير أكثر من 30 ألف فرصة عمل، كما مُنحت للصناعيين حوافز مرتبطة بالتصدير والتشغيل، وتم تثبيت الحوافز الممنوحة للمستثمرين لمدة 10 سنوات على الأقل، وتطوير 130 خدمة إلكترونية جديدة، وإعادة هندسة 100 خدمة، وإطلاق الصندوق الأردني للريادة.

يضاف إلى ذلك أن أحد مؤشرات الأداء المتوقعة من خلال مشروع النهضة وما يرتبط به من إستراتيجيات تتقاطع معه، يتمثل في توقع نمو حجم الصادرات الوطنية بنسبة 5% سنوياً، وهذا أمر صعب التحقق خلال عام 2020 بسبب آثار جائحة كورونا وتبعاتها على الصادرات الوطنية، وكذلك على الصادرات العالمية، إذ تشير التوقعات إلى انخفاض حجم التجارة العالمية لما يقارب 30% مع نهاية عام 2020.

2. السياسة الصناعية

أقر مجلس الوزراء سياسة للقطاع الصناعي أعدتها وزارة الصناعة والتجارة والتموين استناداً إلى السياسة العامة المنبثقة عن "رؤية الأردن 2025". وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز تنافسية القطاع الصناعي ودعمها، وإيجاد فرص عمل للأردنيين واستدامتها، وتوفير بيئة أعمال متقدمة ومحفزة.

وتقدّر كلفة تنفيذ برامج السياسة الصناعية ومشاريعها بحوالي 60 مليون دينار موزعة على ثمانية محاور، إلا أن المخصصات المرصودة لذلك ضمن الموازنة العامة ما تزال ضعيفة جداً وتعيق تنفيذ هذه البرامج والمشاريع، إذ قدرّت موازنة عام 2020 مخصصات تنفيذ وثيقة السياسة الصناعية بحوالي 230 ألف دينار فقط، وهو مبلغ يقارب ما رُصد سنوياً للغاية نفسها خلال الأعوام الأخيرة.

وبشكل عام، لم يُراجع مستوى تنفيذ الإستراتيجيات الخاصة بالقطاع بشكل تفصيلي نظراً للتوقف شبه الكلي في متابعة العمل بها، جرّاء ما فرضته جائحة كورونا من تغييرات على عمل الوزارات المعنية بالقطاعات الاقتصادية، وتوجّه اهتمامها إلى احتواء الجائحة والتخفيف من وطأتها. إلا أنه من المفترض العمل على مراجعة أولويات القطاعات ضمن الإستراتيجيات المختلفة وإعادة النظر بها، لأن مرحلة ما بعد جائحة كورونا تتطلب

العمل بشكل مغاير عما سبقها، والحاجة تزداد إلحاحاً لوضع أولويات جديدة تتواءم مع المتغيرات.

وتعد وزارة الصناعة والتجارة والتمويل الجهة الحكومية المعنية بشكل مباشر بعمل القطاعين الصناعي والتجاري والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الموازنة العامة لعام 2020 خصصت 108 ألف دينار فقط لمشاريع رأسمالية جديدة تخص الوزارة (تعنى بصيانة مديريتها في العقبة، وبناء مرافق في غرفة تجارة معان)، رغم أنها تضمنت زيادة واضحة في المشاريع الرأسمالية الجديدة نتيجة التوجه الحكومي لتحفيز النمو الاقتصادي، ما يُظهر خللاً واضحاً في تحديد أولويات المشاريع الخاصة بتحفيز النمو والقطاعات القادرة على قيادته.

سادساً: متابعة توصيات تقرير حالة البلاد لعام 2019 ومدى تطبيقها

فرضت جائحة كورونا تحولاً كبيراً في عمل الوزارات المعنية بالقطاعات الاقتصادية، شملت التوجه نحو احتواء الجائحة والتخفيف من وطأتها، وأحداث تغييرات على متابعة الأولويات في تلك القطاعات.

وقد تضمن تقرير حالة البلاد لعام 2019، توصيات كان يمكن أن تشكل أرضية لحل مشاكل قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على المستوى الاستراتيجي، لكن أزمة كورونا أعادت ترتيب الأولويات، بل إن هذه المشاكل تعمقت، ما يجعل الحاجة ملحة للأخذ الفعلي بتوصيات القطاع وتنفيذها.

ويمكن تلخيص هذه التوصيات ومراجعة مدى تنفيذها على النحو التالي:

الإجراءات ذات العلاقة/ الجهات التنفيذية	توصية تقرير حالة البلاد لعام 2019
<p>وفقاً لما جاء في موازنة عام 2020، لم يجر أي تغيير بشأن توفير المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المدرجة في السياسة الصناعية، إذ قدر لتنفيذها حوالي 230 ألف دينار خلال عام 2020، في حين أن المبلغ الفعلي لتنفيذها خلال عام 2019 بلغ نحو 225 ألف دينار.</p> <p>ولم يتم تطوير الموقع الإلكتروني الخاص بهذه الوثيقة، ولم تخضع الوثيقة نفسها لأي تطوير.</p>	<p>التأكيد على تنفيذ السياسات والإستراتيجيات القطاعية وبخاصة وثيقتا السياسة الصناعية وسياسة التجارة الخارجية وبالتوازي مع تنفيذ مشروع النهضة الوطني لعدم شموله جميع الأولويات لقطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وهنا يوصى بضرورة توفير المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المدرجة فيها ولا سيما السياسة الصناعية، كما يوصى بتطوير موقع إلكتروني على غرار موقع مشروع النهضة الوطني تدرج فيه مشاريع السياسة الصناعية والسياسة التجارية الخارجية ومراحل التنفيذ لإطلاع القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة، إضافة إلى إجراء تقييم سنوي لمدى الإنجاز وإجراء التحديث اللازم لهاتين الوثيقتين مستقبلاً على ضوء نتائج التقييم والتطورات الاقتصادية على المستويين المحلي والإقليمي.</p>
<p>ما زالت عملية التعاطي مع التشريعات تسير بالمنهجية والأليات نفسها المتبعة في الأعوام السابقة.</p>	<p>الاستقرار في التشريعات وخاصة المتصلة بالاستثمار وبيئة الأعمال والضرائب ومأسسة عملية الحوار والتشاور بين القطاعين العام والخاص في السياسات والتشريعات الاقتصادية.</p>
<p>لم يتم أي إجراء بهذا الخصوص.</p>	<p>إجراء تقييم لنتائج السياسة المالية الحالية، المتمثلة بتخفيض الإنفاق الرأسمالي وزيادة الضرائب والرسوم على عدد من السلع، وإعادة النظر فيها لأغراض تحفيز النمو الاقتصادي، وتوفير البدائل لزيادة الإنفاق الرأسمالي في مشاريع البنية التحتية من خلال صناديق الاستثمار وتفعيل قانون الشراكة مع القطاع الخاص.</p>
<p>لم يتم أي إجراء بهذا الخصوص.</p>	<p>إجراء تقييم للأثر الاقتصادي للتعديلات التي أدخلت على قانون ضريبة الدخل المعدل رقم (38) لسنة 2018 على قطاعي الصناعة والتجارة، ومراجعة العبء الضريبي والكلف التشغيلية الناجمة عن أسعار الطاقة وخاصة الكهرباء.</p>
<p>ما زالت عملية متابعة التنفيذ غائبة بشكل فعلي، ومع أزمة كورونا أهملت غالبية السياسات والإستراتيجيات.</p>	<p>مأسسة عملية متابعة التنفيذ للإستراتيجيات والأولويات الوطنية عبر الحكومات المتعاقبة من خلال وحدة متابعة لدى رئاسة الوزراء أو أي جهة أخرى تراها الحكومة مناسبة، تعنى بمتابعة تنفيذ المشاريع ضمن الخطط الوطنية ورصد مجالات التأخير وسبل المعالجة.</p>

<p>أطلقت الحكومة مؤخراً عدداً من الإجراءات ضمن محور تنشيط الاقتصاد وتحفيز الاستثمار، منها؛ قطاع الإسكان:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إجراءات لتحفيز سوق الإسكان والعقارات. - تنفيذ برنامج وطني للإسكان موجّه للأسر الناشئة ومحدودة الدخل (السكن الميسر). - تسهيلات للمستثمرين في قطاع الإسكان. <p>الاستثمار:</p> <ul style="list-style-type: none"> - حل قضايا المستثمرين العالقة وتظلماتهم. - تثبيت حوافز الممنوحة للمستثمرين لمدة أطول. - الحماية القانونية للمستثمر في حالات الإعسار والحجز التحفظي. <p>القطاعات الإنتاجية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - حوافز لزيادة الصادرات وتشغيل الأردنيين. - تخفيض كلف الطاقة. 	<p>وضع حزمة من الإجراءات التحفيزية وفي قطاعات محددة وبلدّة زمنية محددة لتحفيز النشاط الاقتصادي فيها، ومن ذلك على سبيل المثال تخفيض رسوم نقل الملكية الذي من شأنه الإسهام في تنشيط القطاع العقاري وما يرتبط به من قطاعات، والمقاولات الإنشائية والصناعات الإنشائية.</p>
<p>صدر نظام رقم (13) لسنة 2020، نظام حوافز الأنشطة الصناعية، المعني بتقديم دعم مالي للشركات الصناعية المصدرة في القطاعات الصناعي (باستثناء تلك العاملة في قطاعات الملابس والأدوية والتعدين) بمقدار 3% من قيمة الصادرات ابتداء من عام 2019، إضافة إلى دعم مالي بمقدار 5% عن قيمة الزيادة في الصادرات ابتداء من عام 2020.</p>	<p>ضرورة وضع برنامج لدعم الصناعة بديلاً عن برنامج إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل الذي انتهى العمل به في نهاية عام 2018 بموجب التزامات الأردن باتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتعديلات قانون ضريبة الدخل، مع الاستمرار في البرامج القائمة مثل حصر المشتريات الحكومية بالصناعة المحلية وبرنامج إعفاء مدخلات الإنتاج.</p>
<p>مستمر</p>	<p>الاستمرار في تطبيق برنامج إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل في قطاع الخدمات لتحفيز الصادرات الخدمية، إذ إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لا تمنع دعم التصدير في قطاع الخدمات.</p>
<p>لم يتم أي إجراء بهذا الخصوص.</p>	<p>تعزيز تنافسية المنتج الأردني في الأسواق المحلية والخارجية بتشجيع الترابطات الصناعية من خلال وضع برامج دعم فني وتسهيلات تمويلية لتحديث الصناعة وتطوير المنتج المحلي من خلال تكنولوجيا التصنيع والمواصفات ليحل محل مدخل الإنتاج المستورد.</p>
<p>تم المضي قدماً في إقرار استراتيجية عمل الشركة وتعيين الكوادر البشرية للمضي في تقديم الخدمات المأمول منها.</p>	<p>الإسراع في تفعيل عمل شركة بيت تنمية الصادرات وبمشاركة فاعلة من مؤسسات القطاع الخاص، لأهمية دور الشركة في ترويج الصادرات وتنظيم المعارض التي تعدّ من الوسائل الرئيسة لتعزيز الصادرات إلى الأسواق التقليدية وغير التقليدية.</p>

<p>لم يتم أي إجراء بهذا الخصوص.</p>	<p>وضع إستراتيجيات تصدير قطاعية للأسواق غير التقليدية بالتشارك مع القطاع الخاص في الإعداد والتنفيذ، تنبثق عن سياسة التجارة الخارجية. ويُقترح التركيز على سوقين في المرحلة الراهنة، وكما يلي:</p> <p>- وضع إستراتيجية تصدير موجهة للأسواق غير التقليدية في شرق إفريقيا (مثل إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وجيبوتي)، تبنى على العمل الجاري لفتح هذه الأسواق وتسهيل الوصول إليها من خلال عقد الاتفاقيات لمنح الأفضليات التجارية للمنتجات الأردنية المصدرة لها وتوفير مسارات النقل والشحن المناسبة. على أن تتناول هذه الإستراتيجية مجالات ترويج الصادرات من معارض وبعثات تجارية وبرامج الدعم الفني اللازمة لرفع جاهزية الشركات للتصدير، وتوفير برامج ضمان ائتمان الصادرات وتوفير المعلومات والدراسات عن هذه الأسواق وبرامج لتسويق السلع والخدمات الأردنية فيها.</p> <p>- وضع إستراتيجية تصدير موجهة للسوق الأوروبي لتعزيز الاستفادة من قرار تبسيط قواعد المنشأ، وتوجيه برامج الدعم الفني لرفع تنافسية الشركات الصناعية المهتمة بالتصدير إلى الأسواق الأوروبية، وخاصة في مجالات معايير جودة المنتجات والتشبيك وفتح قنوات التسويق. ومن الضرورة معالجة أي معوقات مرتبطة بشروط العمالة السورية كي لا تكون عائقاً أمام استفادة المصانع من القرار.</p> <p>1- تعزيز دور السفارات الأردنية في الخارج في جانب الترويج للصادرات الأردنية من سلع وخدمات من خلال الملحقين التجاريين، وإدخال مبدأ المشاركة مع غرف الصناعة والتجارة في تغطية كلف الأنشطة الترويجية ودراسات السوق اللازمة. إذ يمكن لمؤسسات القطاع الخاص المساهمة في هذا الجانب بتقديم الدعم المالي والفني لخدمة الشركات الأردنية المهتمة بالتصدير ودخول أسواق جديدة.</p>
<p>عُقدت سلسلة من الاجتماعات مع الحكومة العراقية وأجريت زيارات متبادلة لمعالجة المعوقات الجمركية وغير الجمركية.</p>	<p>متابعة تذليل المعوقات الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة مع كل من العراق وسوريا في ضوء إعادة فتح الحدود البرية معهما.</p>

<p>لم يتم أي إجراء بهذا الخصوص.</p>	<p>الإسراع في تحديث الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ووضعها في صورتها النهائية وإقرارها بهدف توحيد المرجعيات وإيجاد تعريف وطني للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، يُعتمد لأغراض التمويل والدعم الفني وأي حوافز يمكن أن تُمنح لهذا القطاع سواء كانت ضريبية أو إجرائية، ووضع الأطر التشريعية اللازمة لذلك. ولأغراض توحيد المرجعيات وتنسيق السياسات ينبغي تعديل قانون المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لتضمين مجلس إدارتها الذي يرأسه وزير الصناعة والتجارة والتمويل¹¹ ممثلين عن الجهات المعنية بريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثل وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال والبنك المركزي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات الإقراض، مثل صندوق التنمية والتشغيل وصناديق رأس المال المغامر وغرف الصناعة والتجارة.</p>
<p>أطلق مشروع "رحلة المستثمر" بإشراف وزارة الصناعة والتجارة والتمويل بهدف تبسيط الإجراءات أمام جميع المستثمرين المالكين للمنشآت الصغيرة أو الكبيرة. ويتضمن المشروع جميع المراحل التي يمر بها أي استثمار في العالم، بصرف النظر عن نوعه، وتشمل التسجيل والترخيص والتفتيش والتعديل والإعلان. لكن لم يُنته منه بعد، ويُتوقع أن تؤخر جائحة كورونا إنجازه.</p>	<p>الإسراع في استكمال إجراءات تحسين بيئة الأعمال، كتبسيط الإجراءات المتمثلة بمشروع "رحلة المستثمر" لدى وزارة الصناعة والتجارة والتمويل وإجراءات النافذة الاستثمارية لدى هيئة الاستثمار، مع التأكيد على أهمية الربط الإلكتروني بين الجهات المعنية بالموافقات السابقة لتسجيل الشركات والمؤسسات الفردية، ومنح التراخيص للمشاريع الاستثمارية، وتوحيد تصنيف غايات الأنشطة الاقتصادية في ما بينها.</p>

سابعاً: فرص وتطلّعات قطاعي الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتجاوز تداعيات أزمة كورونا

أوجدت جائحة كورونا فرصاً كبيرة للاقتصاد الأردني بشكل عام، وعلى مستوى القطاعين التجاري والصناعي بشكل خاص، على الرغم من التداعيات التي خلفتها. إذ زاد الاعتماد على تقنيات وأساليب التجارة والدفعات الإلكترونية، فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الفواتير المسددة عبر تطبيق "إي فواتيركم" خلال فترة الشهور العشرة الأولى من عام 2020 بحوالي 55% مقارنة بعددها خلال الفترة نفسها من العام السابق. كما تفيد التوجّهات بتضاعف حجم التجارة الإلكترونية خلال السنوات المقبلة، ما يعني ضرورة

11 قانون تطوير المشاريع الاقتصادية رقم (33) لسنة 2018 وتعديلاته.

العمل على تعزيز منظومة التجارة الإلكترونية في الأردن وتهيئة البيئة المناسبة لنجاحها واستغلال مستقبل الإنتاج.

وقد أظهر القطاع الصناعي قدرات إنتاجية لافتة، وساهم في تعزيز المخزون الاستراتيجي للمملكة، بل وفي رفع مستويات التصدير في عدد من الأنشطة كالمعقمات والمطهرات، والأدوية والمستلزمات الطبية، والصناعات الغذائية بمختلف منتجاتها، والتعبئة والتغليف والبلاستيك. فعلى سبيل المثال كانت الطاقة الإنتاجية لصناعة الكمامات في الأردن قبل أزمة كورونا لا تتعدى 20 ألف كمامة يومياً، وخلال الجائحة طورت سبعة مصانع إنتاج الكمامات الطبية وجلب خطوط إنتاج متخصصة بها، فوصل إنتاج المملكة من الكمامات إلى ما يزيد عن 4 مليون كمامة يومياً، ما أتاح لها التوجه نحو الأسواق التصديرية بعد تغطية حاجة السوق المحلي.

من هذا المنطلق، ظهر جلياً الاهتمام الكبير بالإنتاج المحلي جراء الجائحة والعمل الدؤوب لاغتنام الفرص الظاهرة، وذلك من خلال التوجيهات الملكية إلى الحكومة بضرورة الاعتماد على الذات وجعل الأردن مركزاً إقليمياً رائداً في الصناعات الأساسية، فضلاً عن تشكيل لجان متخصصة لضمان تعافي اقتصاد المملكة من الجائحة واغتنام فرص التصنيع الناتجة عنها، إذ شكّل مجلس استشاري للسياسات الاقتصادية برئاسة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء وممثلين عن القطاع الخاص والاقتصاديين، وقرر رئيس الوزراء تشكيل أربع فرق متخصصة تضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص والجهات العسكرية والأمنية والمدنية ذات العلاقة، وذلك لمتابعة توسيع القدرات المحلية لإنتاج الأدوية وصناعة المعدات والمستلزمات الطبية، وتعزيز الصناعات الغذائية والزراعية، وضمان استمرارية الإنتاج واستدامته.

لذا يجب العمل والبناء على هذه التجربة، ووضع خريطة طريق واضحة لتعزيز القطاعات الإنتاجية في الأردن، من خلال تسريع التوجه نحو الاعتماد على الذات، ودعم الإنتاج المحلي، وزيادة الترابطات في ما بين القطاعات الاقتصادية وبما يسهم في الحد من تضييع معدلات البطالة في المستقبل القريب في ظل قدرة هذه القطاعات على استيعاب العمالة، وحفز النمو الاقتصادي، والبناء على مكتسبات هذه الجائحة.

ولا بد من العمل على عدد من المحاور لضمان التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية للجائحة، والسير نحو "دولة الإنتاج"، وتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات، وتعزيز فرص المنشآت الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية والتجارية، وبما يحقق منعة الاقتصاد الأردني والأمان الإنتاجي وكفاية المخزون الاستراتيجي للمملكة في حال حدوث هزات أو اضطرابات عالمية في المستقبل.

المحور الأول: مطالب عامة للقطاعات الصناعية والتجارية، وذات الأولوية لدفع عجلة النمو الاقتصادي، خاصة ما بعد جائحة كورونا:

1. الإسراع في التحول الرقمي، والتوجه نحو التجارة الإلكترونية.
2. الاهتمام بملف الاستثمار، واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية لكونها الأسرع في مكافحة الفقر والبطالة، ولما لها من آثار واضحة على تعزيز ودعم الاقتصاد المحلي بواسطة استغلال رؤوس أموال جديدة وخلق فرص عمل وتنشيط السوق الاقتصادي.
3. تنظيم فعاليات تجارية وثقافية وفنية وطنية، بهدف تنشيط الحركة التجارية والخدمات وعلى رأسها السياحة، إذ تتزامن مع موسم الصيف المميز في المملكة، وبما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني.
4. تعديل قانون المالكين والمستأجرين، وبما يضمن التوازن والعدالة بين مصالح كلا الطرفين.
5. إلغاء استيفاء رسم بدل الخدمات الجمركية غير المبرر والبالغ 5% على البضائع المستوردة.
6. ضرورة توحيد جميع الجهود لمكافحة انتشار التهريب الجمركي، وإيجاد قوانين أكثر حزمًا في التعامل مع هذه الظاهرة.
7. توسيع قاعدة السلع المشمولة بتخفيض الضريبة العامة على المبيعات لتشجيع الطلب المحلي وتحريك النشاط الاقتصادي في المملكة، في ظل الركود الكبير الذي تشهده الأسواق المحلية، من خلال تخفيض الضريبة العامة على المبيعات على مجموعة من السلع الأساسية وخاصة من منتجات القطاعات الأشد تضرراً.
8. تفعيل تطبيق قانون الإعسار؛ إذ تكمن أهمية هذا القانون في ظل أزمة كورونا من خلال ما هو متوقع من زيادة حالات الإعسار، وبالتالي حماية الشركات من تصفية موجوداتها، وتمكينها من الخروج من حالة التعثر وبما يسهم في تخفيف وطأة الأزمة في المستقبل.
9. تفعيل استخدام قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة؛ من خلال توجيه البنوك لاعتماد ضمان التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات بما يتوفر لديها من معدات وآلات، وبما يساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم والتغلب على قضية توفير الضمان اللازم.

المحور الثاني: التطبيق الفعلي لمفهوم "دولة الإنتاج"

تعرّف "دولة الإنتاج" بأنها الدولة القادرة على توفير المدخلات بأقل الكلف، واستغلال ما لديها من موارد بصورة كفؤة تضمن لها الوصول إلى مخرجات إنتاجية متنوعة؛ زراعية وصناعية وخدمية، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق المنفعة للمجتمع المحلي. وللوصول إلى "دولة الإنتاج" لا بد من العمل على رفع كفاءة عناصرها الرئيسية الثلاثة (المدخلات الإنتاجية، والموارد، والمخرجات الإنتاجية) مع التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة والقادرة على استحداث فرص العمل واستدامتها، وعلى رأسها المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاعين التجاري والصناعي التي تعدّ الركيزة الأساسية للإنتاج وخلق فرص العمل.

من هذا المنطلق ينبغي أن تضع الحكومة خفض كلف المدخلات الإنتاجية في مقدمة أولوياتها، وذلك من خلال:

1. خفض كلف الطاقة؛ من خلال الاستمرار في إلغاء كل من بند "فرق سعر الوقود" من فاتورة الكهرباء، وغمارة الحمل الأقصى خلال فترة الذروة، هذا بالإضافة إلى دراسة تخفيض أسعار التعرفة الكهربائية على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

2. خفض كلف النقل؛ والعمل على خفض أجور الشحن الداخلي للبضائع على محور العقبة-عمان، وتخفيض كلف المناولة والتخزين في العقبة، هذا بالإضافة إلى ضرورة العمل والإسراع في إنجاز عدد من المشاريع النوعية؛ على غرار الموانئ البرية ومشروع سكة الحديد الوطني، لما لها من أهمية في تعزيز حركة انسياب السلع والحد من كلف النقل.

كما ينبغي خفض الإنتاج الوطني وحمائته، لمنح المنشآت القدرة على الاستمرارية والتوسع، إذ لا بد من تعزيز حصة المنتجات الوطنية في السوق المحلي، في ظل تنامي حجم المستوردات السلعية (خاصة تلك ذات المثليل المحلي) التي تشكل أكثر من 35% من مستوردات المملكة من السلع نهائية الصنع. وكذلك ضرورة إعادة دوران العجلة الإنتاجية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال:

1. إعداد خطة فورية لحصر المستوردات التي لديها مثل من الصناعة المحلية للحد منها، وخاصة تلك التي تشكل تهديداً على المنتجات الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار المعوقات الإدارية التي تضعها العديد من الدول على مستورداتها للحد منها.

2. تعديل تشريعات وقرارات المشتريات الحكومية من الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لرفع نسبة الأفضلية السعرية للصناعات الأردنية في العطاءات الحكومية، والزامية تطبيق هذه التشريعات من قبل كافة الجهات الحكومية.

3. تعزيز حصة المنتجات المحلية في المشتريات الحكومية؛ من خلال:

- رفع نسبة الأفضلية السعرية للصناعات الأردنية في العطاءات الحكومية إلى 25%، لرفع تنافسية المنتج المحلي وتحريك العجلة الإنتاجية وزيادة مستويات الطلب المحلي.

- تخصيص نسبة إلزامية لا تقل عن 20% من العطاءات الحكومية بموجب نظام المشتريات الحكومية لمنتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

4. توفير حزم دعم مبنية على تخفيضات أو منح حوافز ضريبية للمنشآت المتضررة خلال الأزمة، واعتماد الاحتفاظ بالعمالة الأردنية معياراً أساسياً وحيداً لمنح الحوافز الضريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

5. ربط الحوافز التمويلية والضريبية بالقدرة على تفعيل أنشطة التشبيك والترابط مع قطاعات أخرى أو في القطاع نفسه بصورة تعزز تراكم الإنتاج وتساعد على تحقيق مبدأ "دولة الإنتاج" والاعتماد على الذات.

6. تشجيع الطلب المحلي من خلال توسيع قاعدة السلع المشمولة بتخفيض الضريبة العامة على المبيعات، أو على الأقل التفكير بطرح برنامج مزدوج لضريبة المبيعات على السلع محلية الصنع، وعلى السلع المستوردة، خصوصاً في ظل التغيرات التي أحدثتها الأزمة على منظومة التجارة العالمية وممارساتها.

7. توفير برامج تمويل إضافية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الأشد تضرراً، على أن يتصف مثل هذا التمويل بالسرعة وقصر فترة التمويل لضمان توجيهه لغايات إعادة النشاط الاقتصادي لهذه المنشآت، وتلبية احتياجاتها التمويلية.

كما تحتاج "دولة الإنتاج" إلى وضوح الرؤى وإلى الابتعاد عن التعقيد، من خلال بيئة عمل مناسبة وفقاً لأطر تشريعية مرنة بعيدة عن التداخل في ما بينها، وأتمتة الخدمات الحكومية وإعادة هندسة العمليات، فضلاً عن تطوير الموارد البشرية ورفع قدراتها، من خلال تأسيس مراكز احتضان الريادة والرياديين، وتطوير مراكز التدريب المهني لتصبح مراكز يتنافس الشباب للتسجيل بها، فضلاً عن تطوير المنظومة التعليمية.

ولضمان استدامة المخرجات الإنتاجية، لا بد أن تتوافر عناصر التسويق والترويج الممكنة لإيصال المنتجات لأكبر شريحة في السوقين المحلي والعالمي، من خلال العمل على ما يلي:

1. بناء إستراتيجية وطنية للتصدير، يكون بمقدورها تحديد أولويات الأسواق والمنتجات للصادرات الأردنية، والمساهمة في رفع درجة التنوع السلعي والجغرافي للصادرات الوطنية.

2. تنوع الصادرات الأردنية والبناء على فرص المنتجات خلال الجائحة، وتحديدًا في الأسواق القريبة والمجاورة. وهذا يستدعي إستراتيجية سريعة للتعامل مع هذه المعطيات، خصوصاً من شركة بيت الصادرات الأردنية، في ظل محدودية السفر والترويج في المستقبل القريب، والتركيز المتزايد على التجارة الإلكترونية. كما لا بد من تعزيز برنامج ضمان ائتمان الصادرات في الشركة الأردنية لضمان القروض، لتساعد هذه الإجراءات ليس فقط في الحفاظ على فرص العمل القائمة وإنما في خلق المزيد من فرص العمل.

3. تنفيذ توصيات لجان التصنيع التي شكّلت بتوجيهات ملكية، والتي حُدّد من خلالها عدد من الإجراءات التي تسهم في زيادة تصدير المنتجات الأردنية.

كما ينبغي توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال البناء على ما أنجز خلال الأزمة من قدرات فنية وإنتاجية في قطاعات محددة، بالإضافة إلى مخرجات اللجان التصنيعية التي شكّلت بتوجيهات ملكية ونتج عنها تحديد فرص استثمارية نوعية تعزز سلاسل القيمة في الصناعة المحلية، والعمل على جذب الاستثمارات لها.

المحور الثالث: تعزيز الترابطات والعناقيد الإنتاجية

لا بد من معاينة واقع المنتجات والخدمات، ومحاولة التشبيك بين القطاعات على أساس دراسة علمية. ويُقترح أن يحدث الترابط والتشبيك وفقاً لثلاثة مستويات وعلى النحو التالي:

1. ما بين القطاعين الصناعي والتجاري؛ من خلال توجيه القطاع التجاري وتشبيكه مع المنتجات المصنعة محلياً والحد من المستوردات الخارجية، وبما يسهم في تعزيز حصة المنتج الأردني في السوق المحلي من جانب، ورفع آليات التسويق للمنتجات الأردنية من جانب آخر.

فمن خلال دراسة المستوردات ذات المثلل المحلي، والتعرف على أبرز مستوردي هذه السلع، يمكن التشبيك بين المصنّع الأردني والمستورد، ووضع الحوافز لضمان عملية التشبيك في ما بينهما، وخلق علاقة تكاملية لا تنافسية بين القطاعين.

2. داخل القطاع الصناعي نفسه، من خلال التشبيك والترابط بين الصناعات وخاصة الصغيرة والمتوسطة من جهة والكبيرة منها من جهة أخرى، لاستكمال حلقة وسلاسل القيمة من المنتجات المصنعة محلياً. وذلك على غرار التشبيك بين مصانع التعبئة والتغليف والصناعات الأخرى.

3. ما بين القطاعين الصناعي والزراعي، من خلال تطوير أساليب وتقنيات الإنتاج بمنتجات صناعية، وتحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات صناعية، وضمان سلاسل قيمة متكاملة. إذ يوجد العديد من الفرص الاستثمارية وفرص التشبيك بين القطاعين، وذلك من خلال توجيه القطاع الزراعي لإنتاج أصناف على أساس مبدأ الزراعات التعاقدية، لتوفير ما يلزم من خضراوات وفواكه للمصانع.

وقد قدّم المجلس الاقتصادي والاجتماعي توصيات عديدة في إطار دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لعل آخرها خارطة لتمكين هذه المنشآت التي تعدّ أبرز المخرجات المنبثقة عن المؤتمر الثاني للمنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة "نحو خارطة طريق لتمكين أداء المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة" الذي عقده المجلس في 6 كانون الأول 2020، إذ تقدم الخارطة حلولاً ومقترحات لمعالجة التحديات التي تعصف بهذه المنشآت في القطاعات المختلفة التي تعمل بها، كما تسعى للوصول إلى إستراتيجية وطنية لقطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقد أخذت هذه المبادرات الأبعاد الزمنية وفقاً لضرورة كل منها وأولويتها، وعلى النحو التالي؛

– المدى القصير:

1. التشبيك وبتّ الوعي ببرامج الدعم الفني والمالي.
2. الترويج والتسويق.
3. توحيد العلامة التجارية.

– المدى المتوسط:

1. حفز البنوك لتنفيذ برامج التمويل المتخصصة.
2. أتمتة الخدمات الحكومية وإعادة هندسة العمليات.
3. التدريب وبناء القدرات.
4. إستراتيجية وطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
5. التدريب والابتكار.
6. تعزيز سلاسل القيمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

– المدى الطويل:

1. تحفيز العناقيد الإنتاجية (Clustering).

2. مقصلة تشريعية.

وأخيراً، ينبغي أن يكون هنالك توجه واضح لتبني هذه الخارطة، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفقاً لمنظومة متكاملة تبدأ من وجود جهة حاضنة لها، مروراً بإستراتيجية شاملة تضمن رفع تنافسيتها وتطويرها، وانتهاءً بإجراءات على أرض الواقع تستجيب لاحتياجاتها.